تداعيات الإرهاب الاقتصادي على التجارة الخارجية السورية خلال الفترة (2011–2020)

قصي أحمد المحمد*

د. خالد رعد**

الملخص

تناول البحث دراسة تداعيات الإرهاب الاقتصادي كشكل من أشكال العقوبات الاقتصادية أحادية الجانب التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي وبعض الدول العربية على سورية وخصوصاً قطاع التجارة الخارجية خلال الفترة (2011–2020)، وأوضح البحث مفهومي الإرهاب الاقتصادي والعقوبات الاقتصادية، ودرس تداعيات هذه العقوبات على قطاع التجارة الخارجية السورية خلال الفترة (2011–2020)، إضافة إلى تبيان مدى مساهمة قطاع التجارة الخارجية السورية في التجاريتين العربية والعالمية. واستُخدِام في البحث منهج التحليل الإحصائي لدراسة أثر الإرهاب على التجارة الخارجية السورية عن طريق معامل الارتباط كاندال تاو (Kendall's tau_b)، ومعامل ارتباط سبيرمان (Spearman's rho)، لمعرفة الاتجاه ودرجة العلاقة بين متغيرات الدراسة، ووصل البحث اعتبار أن قطاع التجارة الخارجية السورية يُعد من أكثر القطاعات التي تأثرت بالإرهاب والعقوبات الاقتصادية، وترتبط مغيرات الدراسة بعلاقة عكسية.

الكلمات المفتاحية: الإرهاب الاقتصادي، العقوبات الاقتصادية، التجارة الخارجية السورية.

* ماجستير في العلاقات الاقتصادية الدولية- قسم الاقتصاد الدولي– كلية العلوم السياسية– جامعة دمشق.

** أستاذ في قسم الاقتصاد الدولي / كلية العلوم السياسية– جامعة دمشق.

The repercussions of economic terrorism on Syrian foreign trade during the period (2011-2020)

Qussai Ahmed Al-Muhammad*
Dr. Khaled Raad**

ABSTRACT

The research dealt with the study of the repercussions of economic terrorism as a form of unilateral economic sanctions imposed by the United States of America, the European Union and some Arab countries on Syria, especially the foreign trade sector during the period (2011-2020). On the Syrian foreign trade sector during the period (2011-2020), in addition to showing the extent of the Syrian foreign trade sector's contribution to Arab and international trade. In the research, the statistical analysis method was used to study the impact of terrorism on Syrian foreign trade through the Kendall's tau_b correlation coefficient, and the Spearman's rho correlation coefficient, to find out the trend and the degree of relationship between the study variables, and the research concluded that the Syrian foreign trade sector is one of the The sectors most affected by terrorism and economic sanctions, and the study variables have an inverse relationship.

Key words: Economic sanctions, Syrian foreign trade, Economic terrorism.

* MA in International Economic Relations.
** Professor\ Department of International Economics\ Faculty of Political Sciences.

المقدمة

يُعد الإرهاب الاقتصادي من أخطر الظواهر التي تتعرض الدول لها، إذ يترك آثاراً كبيرة على قطاعات الدولة المستهدفة وخصوصاً القطاعات الاقتصادية فيها كقطاع التجارة الخارجية، فيما تعد العقوبات الاقتصادية هي أيضاً، واحدة من الأدوات التي تُستخدم للمحافظة على السلم والأمن الدوليين وتعد وسيلة من الوسائل التي تستخدمها دولة ما كـ"عقوبات اقتصادية انفرادية" أو مجموعة دول تُطلق عليها "عقوبات اقتصادية دولية"، بهدف تحقيق غايات محددة تصب في مصلحتها.

ويأتي الإرهاب الاقتصادي كشكلٌ من أشكال هذه العقوبات التي تندرج ضمن الإجراءات القسرية التي تمارسها القوى الكبرى للتأثير على الأنظمة السياسية التي ترتبط معها بمصالح مشتركة سواء السياسية منها أو الاقتصادية. ونتيجة لذلك، فقد تعددت العقوبات الاقتصادية الغربية أحادية الجانب المفروضة من قبل القوى الكبرى على الدول الأخرى التي تعتبرها منافسة لها أو تشكل خطراً عليها، وكان لتلك العقوبات تداعيات واضحة على الدول المستهدفة كالعقوبات الأمريكية المفروضة على إيران والصين والعقوبات المفروضة على الحكومة السورية بشكلٍ خاصٍ منذ بداية الأزمة السورية عام 2011.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى:

1. تعريف مفهوم الإرهاب الاقتصادي، وتحديد دوافع وأنواعه.
2. تعريف مفهوم العقوبات الاقتصادية، وتوضيح أشكالها.
3. معرفة مكانة التجارة الخارجية السورية في التجارتين العربية والعالمية.
4. معرفة التغيرات التي طرأت على الخارطة الجغرافية للتجارة الخارجية السورية.
5. قياس تأثير الإرهاب على التجارة الخارجية السورية.

مشكلة البحث وتساؤلاته: ترك الإرهاب الاقتصادي والعقوبات الاقتصادية الغربية أثاراً شديدة على الدول المستهدفة، حيث أثّرا بشكل واضح على اقتصاديات الدول

المستهدفة. ومع بداية الأزمة السورية عام 2011 فرضت الدول الغربية وبعض الدول العربية عقوبات اقتصادية على الحكومة السورية استهدفت كل القطاعات الاقتصادية السورية وتركت آثاراً سلبية عليها وخاصة على قطاع التجارة الخارجية السورية. ومن هنا تبرز إشكالية البحث والتي تتلخص بالسؤال الرئيسي: ما هي تداعيات الإرهاب الاقتصادي والعقوبات الاقتصادية على التجارة الخارجية السورية خلال الفترة (2011-2020)؟ ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما مفهوم الإرهاب الاقتصادي، وما دوافعه وأنواعه؟
2. ما مفهوم العقوبات الاقتصادية، وما أشكالها؟
3. ما مكانة التجارة الخارجية السورية في التجارتين العربية والعالمية؟
4. هل تأثرت الخارطة الجغرافية للتجارة الخارجية السورية؟
5. ما تأثير الإرهاب على التجارة الخارجية السورية؟

أهمية البحث: تتأتى أهمية البحث كونه يركز على التغيّرات التي طرأت على حركة التجارة الخارجية السورية (الصادرات والواردات) منذ بداية الأزمة عام 2011، ومعرفة تداعيات العقوبات الاقتصادية الغربية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية على سورية، إذ تمثل تلك العقوبات شكل من أشكال الإرهاب الاقتصادي، والتي ترافقت مع انتشار الإرهاب في أغلب المحافظات السورية.

فرضيات البحث: يستند البحث إلى فرضيتين رئيستين هما:

- أثرت العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الدول الغربية- كشكل من أشكال الإرهاب الاقتصادي- سلبياً على قطاع التجارة الخارجية السورية خلال الفترة (2011-2020).
- توجد علاقة ارتباط عكسية بين زيادة معدل الإرهاب ونمو حركة التجارة الخارجية السورية.

متغيرات البحث: حددت متغيرات البحث وفق الآتي:

1. المتغير المستقل: الإرهاب الاقتصادي.
2. المتغير التابع: التجارة الخارجية السورية.

منهجية البحث: اعتمد الباحث بشكل رئيسي للإجابة على إشكالية البحث على المنهج الوصفي التحليلي، لمناسبته لها وقدرته على إظهار النتائج، كونه يركز على التوصيف الدقيق للظواهر الاقتصادية المختلفة ومن ثم تحليل مضامينها والعلاقات الرابطة بينها، ويستخدم الباحث هذا المنهج لتوضيح ماهية العقوبات الاقتصادية الغربية وأشكالها، ودراسة تأثير هذه العقوبات كونها شكل من أشكال الإرهاب الاقتصادي على قطاع التجارة الخارجية السورية.

حدود البحث:

1. الحدود الزمانية: تشمل الفترة الممتدة من 2011 مع بداية الأزمة وحتى عام 2020.
2. الحدود المكانية: الجمهورية العربية السورية.

المطلب الأول– الإرهاب الاقتصادي، أسبابه وأشكاله:

في هذا المطلب، عرّف الباحث مفهوم الإرهاب الاقتصادي كشكل من أشكال العقوبات الاقتصادية، وبين أشكاله، ودوافعه.

أولاً– تعريف الإرهاب الاقتصادي: تلجأ الدول إلى الإرهاب الاقتصادي، عندما تفشل في تحقيق أهدافها الاستعمارية عن طريق الحروب العسكرية. وعُرف مفهوم الإرهاب الاقتصادي بأنه: "هو كل عمل تقوم به دولة ما أو أكثر بطريقة منظمة أو غير منظمة، بتغطية المنظمات الدولية أو بعيداً عن تلك المنظمات، بهدف التخريب أو السيطرة على اقتصاد دولة ما أو أكثر بشكل كلي أو جزئي".[1]

[1]–منال علي عاقل، "الإرهاب الاقتصادي الدولي– دراسة تحليلية لآثاره على التنمية الاقتصادية في سورية"، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، 2014، ص25.

وهناك من عرفه بأنه: «الأعمال التخريبية ومحاولات التدمير التي تستهدف تعطيل برامج ومشاريع التنمية الاقتصادية وتدمير البنى التحتية في الدول والمجتمعات الإنسانية بهدف إبقاء تلك الدول والمجتمعات متخلفة في إدارة شئونها الاقتصادية كي لا تتمكن من الانعتاق والتحرّر وتحقيق الاستقلال الاقتصادي الذي يؤدي إلى التحرر والانعتاق الاجتماعي والاستقلال السياسي الفعلي».[2]

ويعرف الباحث الإرهاب الاقتصادي، بأنه: "إجراء غير قانوني تمارسه دولة معينة على دولة أخرى بطريقة مدروسة سواء كان بشكل منظم من خلال المؤسسات والمنظمات الدولية واستخدام العقوبات اقتصادية العلنية أو غير منظم من خلال دعمها لجماعات تخريبية وتنظيمات إرهابية مسلحة أو غير مسلحة، هدفه الأساسي إعاقة عملية التنمية في الدولة المستهدفة للسيطرة عليها اقتصادياً وسلب قرارها السياسي".

ثانياً– دوافع الإرهاب الاقتصادي: لا تختلف دوافع الإرهاب الاقتصادي عن أهداف الإرهاب بشكل عام كون الإرهاب الاقتصادي هو شكل جديد للإرهاب العسكري الذي تلجأ إليه الدول الاستعمارية الكبرى للسيطرة على الدول النامية، وكذلك ممارساتها على الدول المنافسة لها أيضاً. ويمكن تحديد أبرز دوافع الإرهاب الاقتصادي بما يلي:[3]

1. الرغبة في الهيمنة والتحكم والسيطرة على الموارد الطبيعية المتوفرة لدى الدول النامية، لا سيما في ظل تناقص الموارد الطبيعية وازدياد الحاجة لهذه الموارد.
2. التحكم في القرار الاقتصادي العالمي، وتعميق الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، واقتسام أسواق العالم الثالث وجعلها أسواقاً استهلاكية للسلع المنتجة في دول الإرهاب الاقتصادي.

[2]-نجيب عبدالله الشامسي، "الإرهاب الاقتصادي.. مفهومه وأشكاله الدولية (2)، مجلة البيان الإماراتية، تاريخ النشر 3 آذار 2020، على الرابط الآتي: https://www.albayan.ae/economy/2002-03-03-1.1299773

[3]- منال علي عاقل، "الإرهاب الاقتصادي الدولي- دراسة تحليلية لآثاره على التنمية الاقتصادية في سورية"، مرجع سابق، ص28.

3. منع أيّة دولة من امتلاك القوة العسكرية تجنباً للقيام بشن حروب عسكرية ضد الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأميركية، من خلال فرض الحصار والعقوبات الاقتصادية.
4. ضرب محاولات التنمية الاقتصادية في الدول النامية وإغراق تلك الدول بالمديونية الكبيرة، وبالتالي ضمان تبعية هذه الدول لدول الإرهاب الاقتصادي الدائنة.
5. إضعاف اقتصاديات الدول النامية عن طريق القيام بارتكاب جرائم اقتصادية كغسيل الأموال القذرة كأموال المخدرات لتصبح أسواق العالم الثالث مسرحاً لهذا النوع من الجريمة.
6. صناعة الجوع وترسيخ الفقر والجهل والتخلف في الدول النامية.

ثالثاً– أشكال الإرهاب الاقتصادي: صنّفت بعض الدراسات الإرهاب الاقتصادي في شكلين هما:[4]

1)– الإرهاب الاقتصادي المنظم: تُمارسه منظمة دولية تقوم باستغلال ظروف بلدان العالم النامي عبر الهيمنة والسيطرة على مقدّراتها. وأبرز تلك المنظمات: (منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الشركات متعددة الجنسيات، التكتلات الاقتصادية).

2)– الإرهاب الاقتصادي غير المنظم: تُمارسه دولة أو عدّة دول تجاه دولة أخرى أو عدّة دول أخرى، بهدف السيطرة عليها وتملك قراراها السياسي واستنزافها اقتصادياً.

يمكن تلخيص أشكال الإرهاب الاقتصادي على سورية في نوعين رئيسيين هما:

أ– العقوبات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب المفروضة على سورية.

ب– حرب العصابات: ظهرت فعلياً عام 2011 مع بداية بروز التنظيمات الإرهابية المسلحة، ولا زالت ممارساتها الإرهابية التخريبية مستمرة في بعض المناطق المحتلة.

[4]– منال علي عاقل، مرجع سابق، ص26.

المطلب الثاني– العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية خلال الفترة (2011 – 2020):

في هذا المطلب، عرّف الباحث مفهوم العقوبات الاقتصادية، وبين أشكالها، إضافة إلى إبرازه لأشكال العقوبات الاقتصادية التي فرضت على الحكومة السورية خلال الفترة (2011– 2020).

أولاً– مفهوم العقوبات الاقتصادية وأشكالها: تعد العقوبات الاقتصادية واحدة من الإجراءات الاقتصادية التي تتخذها دولة أو مجموعة دول، لاسيما الدول الغنية تجاه دولة أو عدة دول أخرى، وذلك لأسباب غالباً ما تكون سياسية، حيث أصبحت العقوبات الاقتصادية واحدة من أدوات ووسائل السياسة الخارجية وإحدى أهم مفردات الخطاب السياسي الدولي، ومن المفترض أن تكون تلك العقوبات عبارة عن تقليص للمبادلات الاقتصادية، فتكون العقوبات مؤثرة كلما كان البلد المعني أو المعاقب اقتصادياً يعتمد اقتصاده على الخارج، إذ إنّ الاقتصاديات المندمجة أكثر في الاقتصاد العالمي تتأثر سلباً بتلك العقوبات.[5] حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض عقوبات استهدفت النفط الإيراني كونه من أهم القطاعات الحيوية في الاقتصاد الإيراني، حيث تمتلك إيران رابع أكبر احتياطي عالمي من النفط الخام، وثاني احتياطي عالمي من الغاز الطبيعي.

(1)– تعريف العقوبات الاقتصادية: ظهرت تعريفات عدّة لمفهوم العقوبات الاقتصادية، وعرّفتها "فاتنة عبد العال أحمد" بأنّها: "أي تصرف سياسي يحمل أذى أو إكراه تقوم به الدولة في سياستها الاقتصادية الخارجية".[6] وهناك من عرفها على أنّها: "إجراء اقتصادي يهدف إلى التأثير على إرادة الدولة في ممارسة حقوقها لحملها على

[5]– منال علي عاقل، "الإرهاب الاقتصادي الدولي – دراسة تحليلية لآثاره على التنمية الاقتصادية في سورية، مرجع سابق، ص103.

[6]– فاتنة عبدالعال أحمد، "العقوبات الدولية الاقتصادية، دار النهضة العربية، مصر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000، ص24.

احترام التزاماتها الدولية، بحيث تصبح قراراتها مطابقة لما يُفرضه عليها القانون الدولي".[7] ويلاحظ على التعريفين السابقين، أنّ الأول منهما كان واسعاً دون أن يحدد ضوابط لفرض العقوبات الاقتصادية، أمّا الثاني كان أكثر دقة.

يمكن تعريف العقوبات الاقتصادية على أنّها: "مجموعة من الإجراءات القسرية التي تفرضها دولة ما أو عدّة دول تمتلك قوة عسكرية، على دولة أخرى أو مجموعة دول، بهدف الحصول على مكتسبات سياسية واقتصادية تخدم مصالحها في الدرجة الأولى، وغالباً ما تعلن تلك العقوبات بشكلٍ فردي ولها انعكاسات خطيرة على مواطني الدول المُستهدفة".

(2)– أشكال العقوبات الاقتصادية: تصنف أشكال العقوبات الاقتصادية إلى نوعين رئيسين هما:

(أ)– العقوبات التجارية: تشمل التعريفات الجمركية وتعني فرض الضرائب على واردات الدولة المستهدفة، والحظر الاقتصادي أي منع وصول صادرات من دول العالم إلى الدولة المعاقبة ومقاطعتها من خلال تعليق كافة التعاملات الاقتصادية والتجارية معها، وإصدار قوائم اللوائح السوداء بحق الأشخاص المتعاملين مع هذه الدولة، وكذلك الحصار البحري وحجز السفن التي تحاول إيصال أي مواد إليها.[8] ومثال على ذلك، العقوبات (الحظر الاقتصادي) التي فرضتها والولايات المتحدة الأمريكية على كوبا عام 1962، وقرار الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" ضمن تنفيذ خطته الاقتصادية "أمريكا أولاً" بفرض تعريفات جمركية على بعض السلع والمنتجات الصينية، والذي دخل حيز التنفيذ في 1 أيلول 2019.

[7]– رقية عواشرية، "حماية المدنيين والأعيان المدنية في النزاعات المسلحة غير الدولية، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، مصر، القاهرة،، 2001، ص382.

[8]– منال علي عاقل، "الإرهاب الاقتصادي الدولي – دراسة تحليلية لآثاره على التنمية الاقتصادية في سورية"، مرجع سابق، ص105.

(ب)– العقوبات المالية: تشمل تجميد ممتلكات الدولة في الخارج، وتوقيف المساعدات المالية، ومصادرة جميع ممتلكات البلد المعاقب في الخارج ومراقبة جميع الواردات والصادرات من رؤوس الأموال وفرض قيود على الأشخاص المتعاملين معها وحجز أموالهم.[9] ومثال على ذلك، قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإصدار قرارات تتضمن مقاطعة تعامل المؤسسات المالية الإيرانية الخاضعة لعقوبات عن نظام "سويفت"* الدولي للتحويلات المالية.

ثانياً– العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية: يعود تاريخ العقوبات الاقتصادية الجائرة أحادية الجانب المفروضة على سورية إلى عام 1979، وزادت حدّتها مع بداية الأزمة السورية عام 2011. ومن أبرز الدول والقوى التي فرضت عقوبات على سورية:

(1)– العقوبات الأمريكية: تعود إلى 12 كانون الأول عام 2003 عندما وقع الرئيس الأميركي "جورج بوش الأبن" قراراً صادراً عن مجلس النواب تحت رقم 1828 بعنوان "قانون محاسبة سورية". ومع بداية الأزمة السورية عام 2011، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في توسيع العقوبات التي فرضتها على سورية، وانتهجت الإدارة الأمريكية في عقوباتها على سورية نهجاً مختلفاً عن السابق، حيث توسعت لتشمل كل الشركات والمؤسسات الأمريكية وغير الأمريكية التي تتعامل مع سورية، وكذلك المؤسسات والشخصيات الرسمية والاقتصادية المحسوبة على الحكومة السورية، و"المتهمة" بدعم الحكومة السورية اقتصادياً.

[9]– زهيرة بن طاع الله، "العقوبات الاقتصادية كأداة سياسية في العلاقات الدولية "العراق نموذجاً"، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة– عين الدفلى، الجزائر، العدد (6)، عام 2019، ص155.

*– نظام سويفت، هو النظام المركزي العالمي لتنفيذ الحوالات المالية المتبادلة بين البنوك العالمية الكترونياً وذلك باعتماد مقاييس دولية ومن خلال رمز محدد لكل بنك يسمى سويفت كود، ويمكن نظام سويفت العميل من إجراء حوالات لجميع دول العالم على أن تصل لحساب المستفيد خلال 24 ساعة عمل كحد أقصى في الحالات العادية.

وأبرز العقوبات التي فرضت على سورية منذ عام 2011: [10]

أ- في آب 2011، حظرت الولايات المتحدة الأمريكية الاستثمارات الجديدة والاستكشاف في سورية والتوريد المباشر أو غير المباشر من الولايات المتحدة الأمريكية من قبل أي شخص أمريكي إلى سورية، وكذلك منعت استراد النفط أو المنتجات النفطية من منشأ سوري إلى داخل الأراضي الأمريكية أو أي صفقة أو تعامل من قبل أي شخص أمريكي بالنفط أو المنتجات النفطية من منشأ سوري أو ما يرتبط بها.

ب- القانون الصادر من مجلس الشيوخ الأمريكي بعنوان "قانون عقوبات سورية" عام 2011، والذي يحرم الشركات التي تقوم بنشاطات تجارية في قطاع الطاقة السوري.

ت- العقوبات المطبقة من قبل مكتب ضبط الأصول الأجنبية في وزارة الخزانة الأمريكية"، والتي تستهدف كبار الحكوميين المسؤولين ورجال الأعمال إضافة إلى كيانات، مثل: (المصرف التجاري السوري، وشركة "سيريتل" للاتصالات، الشركة السورية للنفط).

ث- قانون "سيزر (قيصر)" والذي أقره مجلس النواب الأمريكي في كانون الثاني 2019، وصادق عليه الكونغرس والرئيس الأمريكي السابق "ترامب" في كانون الأول 2019، والذي ينص على فرض عقوبات على الحكومة السورية والدول التي تدعمها مثل إيران وروسيا لمدة عشر سنوات في مجالات الطاقة والأعمال والنقل الجوي أو قطع غيار الطائرات التي تمد بها الشركات مؤسسة الطيران السورية، أو من يشارك في مشاريع البناء والهندسة التي تقوم بتنفيذها الحكومة السورية، أو التي تدعم صناعة الطاقة في سورية. إضافة إلى فرض عقوبات على أي شخص أو جهة يتعامل مع الحكومة السورية أو يوفر لها التمويل أو يتعامل مع المصارف الحكومية بما فيها المصرف المركزي السوري. ودخل القانون حيز التنفيذ في 17 حزيران عام 2020.

[10]– عهد قطريب، "دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في سورية وإيران «دراسة مقارنة»"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، قسم الاقتصاد الدولي، جامعة دمشق، 2020، ص168.

(2)- العقوبات الأوروبية: تمثلت أبرز العقوبات الأوروبية التي فرضت على سورية بما يلي:[11]

أ- في 25 أيار 2011 أوقف الاتحاد الأوروبي برنامج التعاون الثنائي بين الجانبين وجمد المشاريع المدرجة ضمن سياسة الجوار الأوروبي، وفرض عقوبات اقتصادية، تضمنت حظر تصدير الأسلحة ومنح "الفيزا"، وتجميد الأصول، وتجميد اتفاقية الشراكة مع سورية.

ب- في آب 2011 جمد الاتحاد الأوروبي برامج المساعدة التقنية والمالية الثنائية مع سورية، كما وسع نطاق الإجراءات التقييدية في مجالات النفط، والتجارة والبنوك. كما فرض في كانون الأول من العام ذاته، حزمة من العقوبات المتعلقة بقطاع النفط والطاقة.

ت- فرض الاتحاد الأوروبي في حزيران 2012، عقوبات على البضائع الكمالية، ومنع شراء السندات الصادرة عن الحكومة السورية، ومنع البنوك السورية من فتح فروع لها في الاتحاد الأوروبي أو الدخول في مشروعات مشتركة مع المؤسسات المالية الأوروبية.

قام الاتحاد الأوروبي منذ عام 2012، بمراجعة وتمديد العقوبات المفروضة على سورية سنوياً، وفي كل عام، كانت هناك إضافات جديدة للتضييق على سورية، وكان يتم إدراج كيانات وأفراد جدد ضمن قائمة ممن تفرض عليهم العقوبات بحجة دعمهم للاقتصاد والحكومة السورية.

(3)- العقوبات التركية: فرضت تركيا في تشرين الثاني عام 2011، عقوبات تجارية ومالية على سورية شملت تجميد الأصول المالية للحكومة السورية في تركيا، ووقفت جميع التعاملات مع البنك المركزي السوري، وجمدت أصول الحكومة السورية، وأوقفت

[11]- حسين مقلد، استراتيجية الاتحاد الأوروبي من الأزمة السورية، دراسات سياسية، مركز دمشق للأبحاث والدراسات (مداد)، دمشق، 2017، ص9-10-11.

اتفاقية التعاون مع سورية. بالمقابل قامت الحكومة السورية بتعليق العمل باتفاقية التجارة الحرة الموقعة مع تركيا في عام 2007 رداً على العقوبات التي فرضتها الحكومة التركية.[12]

(4)– العقوبات العربية: أقرت في 27 /2011/11، وشملت قطاعات "السفر، التحويلات البنكية، تجميد الأموال، القطاع الاستثماري، التعاملات التجارية"، إضافة إلى منع المسؤولين السوريين من السفر إلى الدول العربية الأخرى، وتجميد الأرصدة المرتبطة بالحكومة السورية، ووقف خطوط رحلات الطيران، ووقف التعاملات مع البنك المركزي والتجاري وتمويل المبادلات التجارية والمالية الحكومية، ومراقبة الحوالات المصرفية، إضافة إلى تحويلات العاملين السوريين في الخارج، وتحويلات المنظمات العربية والدولية ومراكز الجامعات وموظفيها، وتجميد المشاريع الاستثمارية.[13]

المطلب الثالث– تداعيات العقوبات الاقتصادية على التجارة الخارجية السورية:

يُعد قطاع التجارة الخارجية من القطاعات الاقتصادية الداعمة للاقتصاد السوري، ويمثل بوابة مهمة لتأمين قطع الغيار والمواد الأولية للصناعات المحلية من الخارج وهو طريق لتسويق المنتجات والصادرات السورية إلى الخارج أيضاً.

أولاً– تطور الصادرات والواردات السورية خلال الفترة (2011– 2019): من الصعب قياس آثار العقوبات الاقتصادية على قطاعات الاقتصادي السوري بشكل دقيق، لكن تشير بيانات التجارة الخارجية السورية إلى تراجع في حركة الصادرات السورية إلى الخارج، وحركة الواردات بشكل كبير جداً منذ بداية الأزمة وانتشار الإرهاب وزيادة فرض

[12]–محمد السمهوري، احتمالات انهيار الاقتصاد السوري بعد العقوبات، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 10 شباط 2012. على الرابط: http://rcssmideast.org

[13]–العقوبات الاقتصادية على سورية وخريطة طريق لمواجهتها، مجلة الاقتصادية، دمشق، السنة الحادية عشرة، العدد 513 ، تاريخ 25 كانون الأول 2011 ، ص8.

العقوبات الاقتصادية الغربية، ويبين الجدول رقم (1) التغيرات التي طرأت على التجارة الخارجية السورية خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (1): حركة التجارة الخارجية السورية خلال الفترة (2011– 2019)

السنة	التجارة الخارجية السورية. (مليون ليرة سورية)		
	صادرات	واردات	العجز
2011	505107	964928	-459821
2012	196452	794277	-597825
2013	174933	944926	-769993
2014	175795	1562846	-1387051
2015	210065	1497340	-1287275
2016	328519	2238472	-1909953
2017	351018	3019922	-2668904
2018	1047662	3007769	-1960107
2019	1138890	2982669	-1843779
المتوسط	458715	1890349	-1226769

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية عام 2020.

يلاحظ من الجدول رقم (1):

– انخفضت قيمة الصادرات خلال الفترة (2011–2013) حيث شهدت انخفاضاً في قيمتها من 505107 مليون ليرة سورية عام 2011 إلى 174933 مليون ليرة سورية عام 2013، بنسبة تراجع بلغت (47.7%)، ويعود ذلك إلى تراجع حجم الصادرات النفطية وصادرات المواد الخام والزراعية والصناعية، وانخفاض صادرات القطاع الخاص نتيجة القيود الكبيرة التي نتجت عن العقوبات الاقتصادية الغربية والعربية والتي حدت من وصول المنتجات السورية إلى الأسواق الخارجية وخاصة الغربية والعربية. إضافة إلى أثر الوضع الأمني عامة في البلاد، على الإنتاج المحلي، حيث توقفت العديد من المعامل والمصانع عن الإنتاج. وشهدت قيمة الصادرات السورية إلى اخارج ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة 2014–2018، إذ زادت قيمتها من 175795 مليون ليرة في عام 2014، إلى 1047662 مليون ليرة في عام 2018، وسجلت نسبة تحسن بلغت

(246.2%) في عام 2018، ثم ارتفعت إلى 1138890 مليون ليرة في عام 2019. فكان وسطي حركة الصادرات 458715 مليون ليرة سورية.

– كانت قيمة الواردات متذبذبة خلال الفترة (2011–2019)، حيث سجلت ارتفاعاً في قيمتها في الأعوام (2011، 2013، 2014، 2016، 2017) وانخفضت في الأعوام (2012، 2015، 2018، 2019) فكانت 964928 مليون ليرة في عام 2011، ثم انخفضت إلى 794277 مليون في عام 2012، ثم ارتفعت إلى 3019922 مليون ليرة في عام 2017، وتعود أسباب الزيادة في قيمة الواردات بالليرة السورية بدرجة أساسية إلى انخفاض قيمة الليرة السورية خلال الفترة ذاتها. ثم ارتفعت حتى عام 2019 وسجلت الواردات انخفاضاً طفيفاً في قيمتها إذ بلغت 2982669 مليون ليرة سورية. ويعود سبب انخفاض قيمتها إلى العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية من جهة، إضافة إلى قرارات الحكومة السورية التي وجهت في ترشيد الاستيراد والتركيز على السلع الغذائية والضرورية من جهة أخرى. وكان وسطي قيمة الواردات 1890349 مليون ليرة سورية

– ارتفع العجز في الميزان التجاري من 459821– مليون ليرة عام 2011، إلى 1387051 مليون ليرة عام 2014، ثم عادت وانخفضت قيمته عام 2015 ليسجل 1287275– مليون ليرة، ثم عادت وارتفعت قيمته من جديد ووصلت إلى 2668904– مليون ليرة عام 2017، إلا أن قيمته انخفضت مرة ثانية في عام 2019 وسجلت 1843779– مليون ليرة ويعود ذلك إلى زيادة الاستهلاك على حساب الإنتاج المحلي، ما جعل الاعتماد على الواردات كبير. وذلك نتيجة العقوبات الاقتصادية التي فرضت على سورية منذ بداية الأزمة عام 2011. وبلغ متوسط العجز في الميزان التجاري السوري 1226769– مليون ليرة سورية.

وبيّن تقرير مركز "كارتر"[14] للبحوث، أنّ العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية، أثرت على التبادلات التجارية الخارجية لسورية ودول العالم، حيث تراجعت التبادلات التجارية مع دول الاتحاد الأوروبي بأكثر من 60% في عام 2012 مقارنة بعام 2011، عام 2018، بلغت القيمة الإجمالية للتبادلات الجارية بين سورية والاتحاد الأوروبي وسورية 10% فقط من المستويات التي شهدتها عام 2010. أمّ تجارة السلع بين سورية والولايات المتحدة الأمريكية وسورية فقد تراجعت أيضاً 620 مليون دولار سنوياً عام 2011 إلى 15 مليون دولار عام 2019. وبالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، مثل حجم التبادلات التجارية عام 2018 ارتداداً بسيطاً من المستوى المتدني الب بلغته في السنوات السابقة: فقد كان حجم التبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي وسورية عام 2018 أكثر من 50% من المستوى المتدني الذي بلغته عام 2016.

ويتضح مما سبق، أنّ قطاع التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) تأثر بشكل كبير بالعقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية، نتيجة منع التعامل مع المؤسسات الحكومية ورجال الأعمال السوريين، وعرقلة عملية تحويل الأموال من وإلى سورية، إضافة إلى القيود الكبيرة المفروضة على النقل والمواصلات.

ثانياً– تداعيات العقوبات الاقتصادية على خارطة التجارة الخارجية السورية: تركت الأزمة السورية منذ بدايتها عام 2011، تداعيات مباشرة على خارطة التجارة الخارجية السورية، إذ أغلقت أغلبية الأسواق الغربية وخاصة الأوروبية والأمريكية، واحتلت بعض الأسواق العربية المرتبة الأولى لتكون الشريك التجاري الأول لسورية، إضافة إلى بعض الدول الآسيوية. وتشير بيانات الجدول رقم (2) إلى التوزع الجغرافي للتجارة الخارجية

[14] - العقوبات الأمريكية والأوروبية على سورية، تقرير صادر عن مركز كارتر، أطلنطا، أيلول 2020، ص17. نُشر على الرابط الآتي:
https://www.cartercenter.org/resources/pdfs/peace/conflict_resolution/syria-conflict/us-and-european-sanctions-on-syria-arabic-102320.pdf

السورية في أهم السواق العالمية خلال الفترة (2011–2017)، واكتفى الباحث بهذه الفترة لعدم توفر بيانات كافية للأعوام 2018 و2019 و2020.

الجدول رقم (2): التوزع الجغرافي لأهم الأسواق العالمية من الصادرات والمستوردات السورية في عامي (2011 و2017).

السنوات	الدول العربية		الاتحاد الأوروبي		الدول الآسيوية		الدول الأمريكية	
	مستوردات	صادرات	مستوردات	صادرات	مستوردات	صادرات	مستوردات	صادرات
2011	%13.6	%39.6	%28	%39.9	%32.3	%8.6	%7.5	%3.8
2017	%16.5	%72	%9.9	%9.1	%17.6	%14.5	%3.9	%0.9

المصدر: عهد قطريب، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في سورية وإيران «دراسة مقارنة»، مرجع سابق، ص180.

يلاحظ من الجدول رقم (4):

– أنّ الواردات السورية من الدول العربية ارتفعت من (13.6%) من إجمالي الواردات عام 2011، إلى (16.5%) عام 2017، وارتفعت حصة الدول العربية من الصادرات السورية من (39.6%) عام 2011 إلى (72%) عام 2017. وتعود أسباب ارتفاع قيمة الصادرات السورية للدول العربية إلى العقوبات الاقتصادية الأوروبية التي فرضت على سورية، إضافة إلى افتتاح معبر نصيب الحدودي مع الأردن عام 2018، وزيادة حركة النشاط التجاري البري عبر لبنان لتحسن الوضع الاقتصادي المحلي والاستقرار الأمني.

– بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي، احتل مكانة الشريك التجاري الأول لسورية من ناحية الصادرات في عام 2011، وبحصة (39.9%) إلا أن حصتها انخفضت إلى (9.1%) من إجمالي الصادرات السورية عام 2017، وانخفضت حصة الاتحاد الأوروبي من (28%) عام 2011 إلى (9.9%) ومن إجمالي الواردات السورية عام 2017، ويعزى ذلك إلى العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي على الصادرات السورية للأسواق الأوروبية وخاصة صادرات قطاع النفط السوري.

- انخفضت حصة الدول الآسيوية من الواردات من (32.3%) عام 2011 إلى (17.6%) عام 2017، ويعود ذلك إلى انخفاض الواردات السورية من تركيا بنسبة (24.1%) عام 2011 إلى (1%) من إجمالي الواردات السورية من الدول الآسيوية، بالمقابل انخفضت قيمة الصادرات السورية إلى الدول الآسيوية من (8.6%) عام 2011 إلى (14.5%) عام 2017، والذي يعزى بدوره إلى انخفاض الصادرات السورية إلى الصين من (11.8%) من إجمالي الصادرات السورية إلى الدول الآسيوية عام 2011 إلى (0.7%) عام 2017.

- بالنسبة للدول الأمريكية، فقد انخفضت حصة هذه الدول من الواردات السورية من (7.5%) إلى (3.9%) خلال الفترة (2011-2017)، ويعود ذلك إلى العقوبات الاقتصادية الأمريكية، والتي أدت إلى تراجع حصة الولايات المتحدة الأمريكية من إجمالي الواردات السورية من الدول الأمريكية من (29%) عام 2011 إلى (5.1%) عام 2017. كما انخفضت حصتها من الصادرات السورية من (3.8%) إلى (0.9%) خلال الفترة ذاتها، ورغم العقوبات الاقتصادية، بقيت الولايات المتحدة الأمريكية الشريك التجاري الأول لسورية من الدول الأمريكية خلال الفترة (2011-2017)

- احتلت الصين الشريك التجاري الأول لسورية في عام 2016، حيث بلغت نسبة حجم التبادل التجاري معها نحو (8.18%) من إجمالي قيمة التجارة الخارجية السورية، وتلتها لبنان بنسبة (6.27%) ثم روسيا الاتحادية بنسبة (5.99%) ثم العراق بنسبة (4.32%) ثم مصر بنسبة (3.96%) والإمارات بنسبة (3.46%).[15]

ويعود ارتفاع حصة الصادرات السورية إلى الدول الآسيوية وبعض الدول العربية، إلى العقوبات الاقتصادية والتي دفعت الحكومة السورية إلى التوجه شرقاً للبحث عن أسواق تجارية جديدة. وخلال الفترة (2006-2010) احتلت الدول العربية مكانة الشريك التجاري الأول لسورية من ناحية الصادرات بما متوسطه حوالي (42%) من إجمالي

[15]- مركز دمشق للأبحاث والدراسات، "الميزان التجاري السوري في ربع قرن: دراسة تحليلية لمؤشرات التجارة الخارجية خلال الفترة 1992 – 2016"، دراسات اقتصادية، دمشق، 2018، ص17.

الصادرات السورية خلال هذه الفترة، ويليها الاتحاد الأوروبي بنسبة (36.3%). ونتيجة لذلك فقد كان للعقوبات الاقتصادية المفروضة من قبل الاتحاد الأوروبي وبعض الدول العربية أثر كبير على الاقتصاد السوري. ومن ناحية الواردات، احتل الاتحاد الأوروبي المرتبة الأولى كمصدر للواردات السورية بما متوسطه (26.8%) من إجمالي الواردات السورية، وجاءت في المرتبة الثانية بقية الدول الأوروبية (18.3%)، تلتها الدول العربية كثالث أكبر الشركاء التجاريين من ناحية الواردات مع سورية بما متوسطه (16.7%).[16]

ثالثاً– مساهمة التجارة الخارجية السورية في التجارتين العربية والعالمية خلال الفترة (2011–2016): تركت العقوبات الاقتصادية تداعيات كبيرة على التبادل التجاري الخارجي بين سورية ودول العالم وحتى الدول العربية، كما هو مبين في الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3): النسبة المئوية لمساهمة التجارة الخارجية السورية في التجارتين العربية والعالمية خلال الأعوام (2011 – 2019) *

العام	الصادرات السورية إلى العالم	المستوردات السورية إلى العالم	تجارة سورية إلى العالم	الصادرات السورية إلى العربية	المستوردات السورية إلى العربية	التجارة السورية إلى العربية
2011	%0.047	%0.091	%0.068	%0.77	%2.02	%1.30
2012	%0.013	%0.055	%0.034	%0.20	%1.11	%0.58
2013	%0.007	%0.038	%0.022	%0.10	%0.72	%0.38
2014	%0.004	%0.034	%0.019	%0.06	%0.64	%0.33
2015	%0.004	%0.027	%0.015	%0.07	%0.47	%0.28
2016	%0.003	%0.024	%0.014	%0.07	%0.44	%0.27
2017	%0.002	%0.021	%0.013	%0.06	%0.39	%0.22
2018	0.003	%0.023	%0.014	%0.05	%0.41	%0.23
2019	%0.002	%0.021	%0.013	%0.06	%0.39	%0.22
وسطي	%0.042	%0.036	%0.023	%0.16	%0.73	%0.42

المصدر: تم حساب المتوسط من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات مركز دمشق للأبحاث والدراسات، "الميزان التجاري السوري في ربع قرن: دراسة تحليلية لمؤشرات التجارة الخارجية خلال الفترة 1992 – 2016"، دراسات اقتصادية، دمشق، 2018، ص16.

[16]–صابر بلول، مبررات التوجه شرقاً وآثاره على الاقتصاد السوري، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 40، العدد2، 2018، ص41.

*–حُسبت نسب مساهمة التجارة الخارجية السورية إلى التجارتين العربية والعالمية بعد توحيد القيم بالدولار الأمريكي، وفق وسطي أسعار الصرف الرسمية في سورية، والمعلنة بالدولار للبيانات العربية والعالمية في إحصائيات البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ولم يتم ذكر بيانات عام 2020 لعدم توفرها.

يلاحظ من الجدول رقم (3):

- مع بداية الأزمة عام 2011 كانت النسبة المئوية للصادرات السورية إلى العالم (0.047%) ثم تراجعت نسبة إلى (0.002%) عام 2019، وكانت نسبة المساهمة وسطياً خلال الفترة (0.042%).
- انخفضت مساهمة المستوردات السورية إلى التجارة العالمية من (0.091%) عام 2011 إلى (0.024%) عام 2016، ثم إلى (0.024%) وذلك بنسبة انخفاض وسطي وسطياً (0.036%) وهي نسبة متدنية، كما شهدت انخفاضاً ملحوظاً خلال فترة الأزمة أيضاً.
- كانت نسبة مساهمة التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) السورية إلى العالم نحو (0.023%). ويعزى انخفاض قيمة الصادرات السورية إلى العقوبات الاقتصادية التي فرضت على سورية وخاصة المنتجات السورية إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية.
- فيما يتعلق بالتجارة الخارجية بين سورية والدول العربية، بلغت مساهمة الصادرات السورية إلى الصادرات العربية ما بين (2011– 2019) وسطياً نحو (0.16%)، كانت عام 2011 نسبة مساهمتها (0.77%) ثم انخفضت إلى (0.06%) عام 2019، أمّا المستوردات، فقد كانت عام 2011 نحو (2.02%) ثم انخفضت إلى (0.39%) عام 2019، وبلغت وسطياً نسبة مساهمتها نحو (0.73%). ويعزى ذلك أيضاً إلى تداعيات الحرب والعقوبات الاقتصادية العربية المفروضة على الحكومة السورية.

ويتضح مما سبق، أنّ مساهمة التجارة الخارجية السورية في التجارتين العربية والعالمية متدنية جداً، وقد انخفضت بشكل كبير نتيجة العقوبات الاقتصادية الغربية والإرهاب الاقتصادي إضافة إلى الممارسات التي قامت بها التنظيمات الإرهابية المسلحة وأدت إلى تدمير العديد من المنشآت الصناعية، وتهجير مئات الآلاف من الفلاحيين ما

أدى إلى تراجع الإنتاجية في المحاصيل الزراعية، إضافة إلى ذلك، تراجع حجم الاستثمارات الأجنبي في سورية، وضعف تدفق النفط إلى البلاد، ما أدى إلى توقف العشرات من المنشآت الصناعية في المناطق الآمنة.

رابعاً– العلاقة بين ظاهرة الإرهاب والتجارة الخارجية السورية:

ظهر الإرهاب في سورية بالتوازي مع فرض العقوبات الاقتصادية الغربية، حيث انتشرت التنظيمات الإرهابية المسلحة في العديد من المناطق والمحافظات السورية، وكان لذلك تأثير بالغ على جميع القطاعات الاقتصادية المحلية، بما في ذلك قطاع التجارة الخارجية.

وتشير البيانات الواردة ضمن الجدول رقم (4) إلى ترتيب سورية في مؤشر الإرهاب العالمي وقيمة حركة التجارة الخارجية السورية (الصادرات والواردات)، وذلك بهدف دراسة تأثير مستوى انتشار الإرهاب على التجارة الخارجية إحصائياً.

الجدول (4): ترتيب سورية على مؤشر الإرهاب العالمي، وحركة التجارة الخارجية خلال الفترة (2011–2018)*

السنة	ترتيب سورية على مؤشر الإرهاب من أصل 163 دولة	التجارة الخارجية السورية (مليون ليرة)		
		صادرات	واردات	العجز
2011	57	505107	964928	-459821
2012	14	196452	794277	-597825
2013	6	174933	944926	-769993
2014	5	175795	1562846	-1387051
2015	5	210065	1497340	-1287275
2016	5	328519	2238472	-1909953
2017	4	351018	3019922	-2668904
2018	4	1047662	3007769	-1960107
2019	4	1138890	2982669	-1843779

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المكتب المركزي للإحصاء (المجموعة الإحصائية لعام 2020)، وبيانات المؤشر العالمي للإرهاب على الرابط الآتي:

/http://visionofhumanity.org/indexes/terrorism-index

* – تم الاكتفاء بالبيانات المتوفرة للفترة (2011– 2019) في البحث لعدم توافر بيانات لعام 2020.

ولإثبات العلاقة بين ظاهرة الإرهاب والتجارة الخارجية السورية، قام الباحث بدراسة معامل الارتباط بين متغير التجارة الخارجية السورية، ومتغير الإرهاب (ترتيب سورية وفق مؤشر الإرهاب الدولي)، بالاعتماد على بيانات الجداول رقم (5) وذلك بطريقتين:

الأولى: معامل ارتباط كاندال تاو (Kendall's tau_b).

الثانية: معامل ارتباط سبيرمان (Spearman's rho).

Correlations

			TERROR	EXPORTS	IMPORTS	INAB
Kendall's tau_b	TERROR	Correlation Coefficient	1.000	-.309	-.772*	.926**
		Sig. (2-tailed)	.	.304	.010	.002
		N	8	8	8	8
	EXPORTS	Correlation Coefficient	-.309	1.000	.429	-.286
		Sig. (2-tailed)	.304	.	.138	.322
		N	8	8	8	8
	IMPORTS	Correlation Coefficient	-.772*	.429	1.000	-.857**
		Sig. (2-tailed)	.010	.138	.	.003
		N	8	8	8	8
	INAB	Correlation Coefficient	.926**	-.286	-.857**	1.000
		Sig. (2-tailed)	.002	.322	.003	.
		N	8	8	8	8
Spearman's rho	TERROR	Correlation Coefficient	1.000	-.344	-.896**	.970**
		Sig. (2-tailed)	.	.404	.003	.000
		N	8	8	8	8
	EXPORTS	Correlation Coefficient	-.344	1.000	.571	-.333
		Sig. (2-tailed)	.404	.	.139	.420
		N	8	8	8	8
	IMPORTS	Correlation Coefficient	-.896**	.571	1.000	-.929**
		Sig. (2-tailed)	.003	.139	.	.001
		N	8	8	8	8
	INAB	Correlation Coefficient	.970**	-.333	-.929**	1.000
		Sig. (2-tailed)	.000	.420	.001	.
		N	8	8	8	8

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

الطريقة الأولى – معامل ارتباط وفق طريقة كاندال تاو (Kendall's tau_b):

بعد دراسة علاقة الارتباط بين المتغيرين وفق معامل الارتباط كاندال تاو (Kendall's tau_b)، تبين أنّ هناك معاملات ارتباط معنوية بين كل من الإرهاب ومؤشرات التجارة. كان معامل الارتباط بين مؤشر الإرهاب والصادرات بإشارة سالبة الدالة على أن الارتباط عكسي والذي بلغت قيمته (– 0.309) وقد بلغ مستوى المعنوية الخاص باختبار (t) الخاص بهذا المعامل (0.304) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني عدم معنوية الارتباط. في حين بلغ معامل ارتباط مؤشر الإرهاب مع

الواردات (−0.772)، كما بلغ مستوى معنوية اختبار (t) الخاص به (0.1) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) والذي يعني معنوية الارتباط العكسي بين مؤشر الإرهاب والواردات. وبين الاختبار معنوية الارتباط الطردي بين مؤشر الإرهاب ومؤشر العجز، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.926) هي قيمة ارتباط عالية وكانت احصاء اختبار (t) الخاص بمعامل الارتباط بمستوى معنوية (0.002) وهي أقل بكثير من مستوى المعنوية الإحصائي (0.05) والذي يعني معنوية معامل الارتباط.

الطريقة الثانية– معامل ارتباط سبيرمان (Spearman's rho):

بعد دراسة علاقة الارتباط بين المتغيرين بطريقة سبيرمان (Spearman's rho)، تبين أن هناك معاملات ارتباط معنوية أيضاً بين كل من الإرهاب ومؤشرات التجارة الخارجية السورية، فكان معامل الارتباط بين مؤشر الإرهاب والصادرات بإشارة سالبة الدالة على أن الارتباط عكسي والذي بلغت قيمته (−0.344) وقد بلغ مستوى المعنوية الخاص باختبار (t) الخاص بهذا المعامل (0.404) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني عدم معنوية الارتباط. وبيّن الاختبار أنّ معامل ارتباط مؤشر الإرهاب مع الواردات يبغ (−0.896)، كما بلغ مستوى معنوية اختبار (t) الخاص به (0.003) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) والذي يعني معنوية الارتباط العكسي بين مؤشر الإرهاب والواردات. في حين اتضحت معنوية الارتباط الطردي بين مؤشر الإرهاب ومؤشر العجز إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.970) هي قيمة ارتباط عالية وكانت احصاء اختبار (t) الخاص بمعامل الارتباط بمستوى معنوية (0.00) وهي اقل بكثير من مستوى المعنوية الإحصائي 0.05 والذي يعني معنوية معامل الارتباط.

ويتضح من خلال الاختبارين السابقين، أنه توجد علاقة ارتباط عكسية بين الإرهاب والتجارة الخارجية السورية، فكلما زاد معدل الإرهاب في سورية انخفضت حركة التجارة الخارجية وكلما انخفض معدل الإرهاب ارتفعت معدلات حركة التجارة الخارجية.

النتائج والتوصيات:

يتضح من الاستعراض الذي تم تقديمه حول تداعيات الإرهاب الاقتصادي كشكل من أشكال العقوبات الاقتصادية على التجارة الخارجية السورية أنّه ترك تأثيراً كبيراً على الاقتصاد السوري إجمالاً، وخاصة قطاع التجارة الخارجية السورية، كما تركت العقوبات أثاراً مدمرة على الاقتصاد السوري نتيجة إغلاق الحدود في وجه الصادرات والواردات الأمر الذي أدى إلى توقف شبه تام لعجلة الإنتاج، ما انعكس على حاجات المستهلكين المحليين وخلّف ندرة في الكثير من المواد وزيادة نسب التضخم. إضافة إلى ذلك أفرزت حالة عدم الاستقرار الأمني في البلاد نتائج سلبية انعكست على قطاعات الاقتصاد السوري عامة، وقطاع التجارة الخارجية خاصة. وبعد دراسة تداعيات الإرهاب الاقتصادي على التجارة الخارجية السورية خلال الفترة (2011–2020)، تبين ما يأتي:

1. تأثرت حركة التجارة الخارجية من جهة الصادرات بشكل كبير خلال فترة الأزمة نتيجة الإرهاب الاقتصادي وفرض الدول الغربية وبعض الدول العربية وتركيا، عقوبات اقتصادية على الدولة السورية.
2. كانت قيمة التجارة الخارجية السورية (الصادرات والواردات) متذبذبة منذ بداية الأزمة، إذ أخذت منحى الانخفاض النسبة الأكبر.
3. هناك أسواق أغلقت بشكل كامل بوجه الصادرات السورية كالأسواق العربية التي كانت تحتل المرتبة الأولى قبل الأزمة، كذلك أغلقت أسواقاً كانت مصدراً للواردات السورية كالأسواق الأوروبية، ما أدى إلى تغير الخارطة الجغرافية التجارة الخارجية السورية.
4. مع بدء الأزمة السورية وفرض العقوبات الاقتصادية، انتشرت ظاهرة الإرهاب وتم تخريب العديد من المنشآت الصناعية والخدمية وتم سرقة أغلبها من قبل التنظيمات المسلحة، وكان لتلك الممارسات تأثير كبير على حركة التجارة الخارجية السورية.

5. كان هناك تضييق كبير وانحسار واضح في تأمين مستلزمات السوق المحلية من الخارج نتيجة لفرض العقوبات الاقتصادية وتوقف العديد من المنشآت والمعامل عن الإنتاج.

بعد استعراض النتائج، يوصي البحث بما يلي:

1. تفعيل الاتفاقيات المشتركة الموقعة مع الدول الصديقة لتأمين مستلزمات الإنتاج المحلية، بهدف إعادة تشغيل الانتاج المحلي ومحاولة تغطية ما تحتاجه السوق المحلية.
2. دعم الكفاءات، والاعتماد على الخبرات الوطنية المحلية ودعمها وتطويرها وخاصة الخبرات المتخصصة في إعادة إصلاح وتأهيل وسائل الإنتاج في مختلف القطاعات.
3. إعادة النظر بالقوانين والتشريعات الضابطة لعملية الاستيراد والتصدير بما يتوافق والمرحلة الحالية التي تمر بها سورية والعمل على إلغاء القيود الجمركية بين سورية ودول العالم.
4. تعزيز التعاون التجاري مع الدول الصديقة، وخاصة القريبة جغرافياً والاعتماد على خطط تسويقية للمنتجات المحلية وخاصة الزراعية بهدف زيادة الصادرات لتأمين القطع الأجنبي، والعمل على إعادة تطوير وسائل النقل الدولية.
5. ضرورة تنوع الشركاء التجاريين وتطوير التبادلات التجارية السورية مع جميع الدول الداعمة للدولة السورية كروسيا الاتحادية وإيران والصين والهند، والاستغناء عن كل التبادلات مع الدول التي أخذت مواقف معادية من الحكومة السورية خلال الأزمة.
6. دعم القطاع الخاص الإنتاجي ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتي أسهمت خلال الأزمة في سد بعض حاجات السوق المحلية وتشجيع الاستثمار المحلي فيها.
7. تفعيل برنامج إحلال الواردات من خلال العمل على تشجيع الاستثمارات الأجنبية.
8. إعادة تأهيل منظومة النقل وخاصة شبكة النقل السككي المحلية، ما سيسهم في تسهيل عملية نقل المواد الخام محلياً وانتقال البضائع بشكل سريع وبتكاليف أقل.

المراجع:

أولاً – الكتب العربية:

1. رقية عواشرية، "حماية المدنيين والأعيان المدنية في النزاعات المسلحة غير الدولية، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، مصر، القاهرة، 2001.
2. فاتنة عبدالعال أحمد، "العقوبات الدولية الاقتصادية، دار النهضة العربية، مصر، القاهرة، ط(1)، 2000.

ثانياً– الدوريات:

1. زهيرة بن طاع الله، "العقوبات الاقتصادية كأداة سياسية في العلاقات الدولية "العراق نموذجاً"، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة– الجزائر، العدد (6)، عام 2019.
2. صابر بلول، مبررات التوجه شرقاً وآثاره على الاقتصاد السوري، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (40)، العدد(2)، 2018.
3. العقوبات الاقتصادية على سورية وخريطة طريق لمواجهتها، مجلة الاقتصادية، دمشق، السنة الحادية عشرة، العدد (513) ، تاريخ 25 كانون الأول 2011 .

ثالثاً– رسائل علمية:

4. عهد قطريب، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في سورية وإيران (دراسة مقارنة)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، قسم الاقتصاد الدولي، جامعة دمشق، 2020.
5. منال علي عاقل، الإرهاب الاقتصادي الدولي– دراسة تحليلية لآثاره على التنمية الاقتصادية في سورية، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، 2014.

رابعاً– تقارير:

1. حسين مقلد، استراتيجية الاتحاد الأوروبي من الأزمة السورية، دراسات سياسية، مركز دمشق للأبحاث والدراسات (مداد)، دمشق، 2017.
2. مركز دمشق للأبحاث والدراسات، "الميزان التجاري السوري في ربع قرن: دراسة تحليلية لمؤشرات التجارة الخارجية خلال الفترة 1992 – 2016"، دراسات اقتصادية، دمشق، 2018.
3. المكتب المركزي للإحصاء– المجموعة الاحصائية لعام 2020.
4. العقوبات الأمريكية والأوروبية على سورية، تقرير صادر عن مركز كارتر، أطلنطا، أيلول 2020.

خامساً– مواقع إلكترونية:

1. بيانات المؤشر العالمي للإرهاب على الرابط الآتي:

http://visionofhumanity.org/indexes/terrorism-index/

2. السمهوري، محمد، احتمالات انهيار الاقتصاد السوري بعد العقوبات، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 10 شباط 2012. على الرابط: http://rcssmideast.org

تاريخ ورود البحث:2021/3/4
تاريخ الموافقة على نشر البحث:2021/8/15